النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

Syndicat National des Journalistes Tunisiens

تقرير الحريات

03 ماي 2014

الفهرس

I- المناخ السياسي العام 4

II- الجانب التشريعي 5

1. مكاسب تشريعية ولكن... 5

2. بطاقة صحفي محترف 6

III- الانتهاكات 7

1. جدول الاعتداءات على الصحفيين 7

2. التعيينات على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية 8

3. انتهاكات الحقوق المادية 8

★ سبتمبر 2013 8

★ اكتوبر 2013 9

★ أفريل 2014 9

4. الكتاب الاسود 9

5. ضغوطات على الإعلام الجهوي 11

6. قضية محمود بوناب 11

IV- الملحق التفصيلي للاعتداءات والانتهاكات 13

1. محاكمة الصحافيين 13

2. التهديدات بالقتل 15

3. الاعتداءات المباشرة على الصحفيين 16

أ- اعتداءات المؤسسة الأمنية 16

ب- اعتداءات السياسيين وممثلي السلط العمومية والهيئات 21

ج- اعتداءات المواطنين واعوان الادارة وانصار المجموعات السياسية 22

د- الضغوطات المهنية والهرسلة والصنصرة 28

التوصيات 31

توطئة

تحيي نقابتنا اليوم العالمي لحرية الصحافة في ظرف وطني دقيق ، فبعد أكثر من ثلاث سنوات من الثورة ، لا يزال مسار الانتقال الديمقراطي في بلادنا يواجه صعوبات حقيقية. وتعتبر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن الإعلام الحر والمستقل هو أحد الشروط الاساسية لنجاح الانتقال الديمقراطي.

وتعد حرية الصحافة والإعلام المكسب الأبرز للثورة التونسية ، فبعد عقود من التضييق على الصحفيين ووسائل الإعلام اتاحت ثورة 14 جانفي 2011 هامشا غير مسبوق من الحريات كانت مهنة الصحافة أهم المستفيدين منه.

وبالرغم من انطلاق عملية إصلاح القطاع التي مكنت من رفع يد السلطة التنفيذية عن الإعلام ، والتوجه نحو اعتماد هياكل مستقلة للتعديل بالنسبة للسمعي البصري والتعديل الذاتي بالنسبة للصحافة المكتوبة والإلكترونية ، إلا أن معركة حرية الصحافة في تونس لم تنته بعد. بل إن أعداء الصحافة تزايد عددهم ولم تعد الحكومات وحدها الساعية للسيطرة على الإعلام. فقد أثارت الصحافة مطامع الأحزاب السياسية واللوبيات المالية وعداء المجموعات الدينية المتطرفة.

I- المناخ السياسي العام

عرف المناخ السياسي العام خلال السنة المنقضية مزيدا من التقلبات بحصول اغتيال سياسي ثان استهدف زعيم التيار القومي الشهيد محمد البراهمي مما زاد في تعقيد الاوضاع المتأزمة أصلا منذ اغتيال الزعيم اليساري الشهيد شكري بلعيد.

وقد ساهمت هذه الاغتيالات اضافة الى تصفية عسكريين وأمنيين وتصاعد وتيرة الارهاب في بلادنا بشكل غير مسبوق في مزيد تعقد الاوضاع السياسية واضطراب المرحلة الانتقالية لتنعكس بصورة واضحة على الاعلام. وبلغت حدة الصراعات السياسية أوجها بعد مطالبة المعارضة برحيل حكومة الترويكا ليجد الاعلام نفسه في قلب رحى معارك سياسة كبرى.

تواصلت الصعوبات الي حين تشكيل حكومة مهدى جمعة غير أن ذلك لم يمنع الاعلاميين من مواصلة اداء أدوارهم في الدفاع عن حرية الصحافة وحرية التعبير وعن الدولة المدنية بصورة عامة بفضح كل المخططات التي تستهدف المبادئ الكبرى التي قامت من أجلها الثورة.

ورغم الاوضاع السياسية المعقدة لم تتراجع المضامين الاعلامية أمام العنف والارهاب ومحاولات اضعاف الدولة وكثرة ملفات الفساد.

كما أن المسار التأسيسي بدوره كان محفوفا بعديد المخاطر. وساهم الصحفيون وشركاؤهم من منظمات المجتمع المدني في إرساء التشريعات الضامنة لحرية الصحافة ، مثل دسترة حرية الصحافة والرأي والتعبير والضمير وتطبيق المرسومين 115 و116.

ولم يكن المناخ السياسي العام مواتيا للإعلام اطلاقا مع بروز حملات ممنهجة للتشكيك في وسائل الاعلام وتشويه العاملين فيها. كما ان التهديدات الموجهة ضد الصحفيين تفاقمت بتوسع قائمة المدرجين على جداول الاغتيالات اضافة الى تصاعد وتيرة الاعتداء على الاعلاميين أثناء اداء مهامهم.

ان احتدام الصراعات السياسية والإيديولوجية التي دارت رحاها بشكل أساسي في فضاءات الاعلام ، جعلت عديد الفاعلين السياسيين يحاولون تطويع الاعلام وتوظيفه في معاركهم تلك.

وأفرز هذا الصراع بروز وسائل إعلام مكتوبة وسمعية وبصرية مجهولة مصادر التمويل وموجهة بالكامل لخدمة توجهات سياسية وإيديولوجية معينة.

وظهرت بقوة محاولات الهيمنة على الفضاء السمعي البصرى بالسعي الى امتلاك قنوات تلفزية من قبل زعماء أحزاب وشخصيات سياسية ، على غرار قنوات حنبعل والتونسية والمستقلة والجنوبية والزيتونة والمتوسط...

وأصبح من الواضح أن الرغبة في التموقع تمر لدى السياسيين عبر امتلاك وسائل إعلام وخاصة التلفزات لما لها من تأثير واسع.

ولم تقتصر محاولات الهيمنة على الفضاء السمعي البصرى على الاحزاب السياسية فقط بل شملت أيضا رأس المال المشبوه الذي سعى إلى التحصن وراء الاعلام لحماية مصالحه. وسجلت الفترة الاخيرة في بلادنا عودة قوية لعناصر تحوم حولها شبهة الفساد المالي للهيمنة على بعض القنوات وعقد صفقات مشبوهة لتلميع صورتها.

كما سجلت الفترة الاخيرة عودة بعض رموز النظام السابق ، ممن عرفوا بعدائهم لحرية الصحافة ومساهمتهم في تدجينها على غرار عبد الوهاب عبد الله ومحمد الغرياني وبرهان بسيس وغيرهم. ان سوء ادارة الترويكا للمرحلة الانتقالية ورغبتها في الهيمنة على الاعلام بمواصلة نهج التعيينات المسقطة وشن حملات التشكيك والهرسلة والتدخل لتطويع الاعلام العمومي والسيطرة عليه عرقلت مسار إصلاح القطاع وأضرت بالرسالة الاعلامية وبحرية التعبير.

وقد جوبهت محاولات السيطرة والإرباك والسعي للعودة بالقطاع إلى مربع الهيمنة بإصرار الزميلات والزملاء الصحفيين على القيام بدورهم بكل استقلالية ، متحدّين الضغوطات والإغراءات.

إن المرحلة الانتقالية بكل ما حوته من تناقضات وهزات اضافة الي التأخير المنهج في بعث «الهايكا» ونزع ادوات عملها افضى الى ظهور انحرافات في الاداء الإعلامي أضرت بحرية التعبير وشوهتها حيث فتحت قنوات فضائية برامجها لتمجيد الارهابيين وتبيض الارهاب بصورة عامة من اشادة ببن لادن الي احتساب الارهابيين شهداء وصولا الى بث حوارات مع شخصيات تحوم حولها شبهة الارهاب على غرار الليبي عبد الحكيم بلحاج الذى أوردت تقارير وزارة الداخلية انه قدم الى تونس من أجل التحضير لأعمال ارهابية. وقد تم كل هذا في ظروف غامضة تحوم حولها الشبهات وضلع فيها مديرو بعض المؤسسات الاعلامية وبعض مقدمي البرامج المشبوهين والمحسوبين على الصحافة.

II- الجانب التشريعي

1. مكاسب تشريعية ولكن...

عرفت الفترة الماضية ، العديد من الاضافات التشريعية ، وهي أساسا اصدار الأمر الترتيبي المتعلق بالايداع القانوني ، تطبيقا لما ورد بالمرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.

وبعد اجتماع شاركت فيه النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يوم 12 فيفري 2014 والحكومة وعدد من الهيئات المعنية بالطباعة والنشر ، وذلك لمراجعة الأمر عدد 59 لسنة 2014 المتعلق بالايداع القانوني ، تم الاتفاق على التخلي عن الايداع القانوني المسبق واعتماد صيغة الايداع بعد العرض على العموم في ظرف 48 ساعة. وهو مكسب ناضل من أجله الصحفيون باعتبار أن الايداع المسبق شكل من أشكال الرقابة على وسائل الاعلام.

وينظم قطاع الصحافة ، إضافة الى ذلك ، المرسومان 115 و116 لسنة 2011 ، والمرسوم عدد 41 لسنة 2011 المتعلق بحق الولوج الى الوثائق الادارية والمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المتعلق بتنقيح واتمام المرسوم عدد 41. ورغم هذا الوضوح القانوني فقد تم إفراغ هذه المراسيم من محتواها كما ان تطبيقاتها لا تزال غائبة في ظل التعتيم وحرمان الصحفي من هذا الحق.

ويضمن المرسوم عدد 115 حصانة قانونية للصحفي التونسي ويعتبر الاعتداء عليه بمثابة الاعتداء على الموظف العمومي ، غير أن تكرر الاعتداءات على الصحفيين دون محاسبة المعتدين يؤكد الاستهانة بما جاء فيه.

كما ضمنت فصول من الدستور التونسي حرية الرأي والفكر والتعبير والاعلام والنشر وتمنع ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات ، على غرار الفصل 31 ، والفصل 32 الذي ينص على أن الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ الى المعلومة ، مثلما تضمن الحق في النفاذ الى شبكات التواصل.

إضافة إلى الفصل 127 الذي ينص على أن تتولى هيئة الاتصال السمعي البصري تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري ، وتطويره ، وأن تسهر على ضمان حرية التعبير والإعلام ، وضمان إعلام تعددي نزيه. وهي كلها مكاسب هامة ناضل من أجلها الصحفيون غير ان تطبيقها لا يزال بعيد المنال.

2. بطاقة صحفي محترف

تواصل انتهاك حقوق الصحفيات والصحفيين منها خاصة الحق في بطاقة الصحفي المحترف ، وقد حاولت رئاسة الحكومة السابقة ترويج مغالطات اتهمت من خلالها الهياكل النقابية بتعطيل عملية إحداث اللجنة المستقلة لإسناد بطاقة الصحفي المحترف في حين كان السبب الرئيسي هو مواصلة رئاسة الحكومة رفض تطبيق المرسوم 115 لسنة 2011.

وقد كان الامر يتطلب فقط التعجيل بإصدار الأمر الترتيبي الأول القاضي بإحداث اللجنة المستقلة لإسناد بطاقة الصحفي المحترف ثم إصدار أمر ترتيبي ثان لتعيين أعضاء اللجنة المقترحين من الهياكل المهنية المتدخلة في القطاع وذلك وفق الفصل 8 من المرسوم 115 لسنة 2011.

أما فيما يتعلق ببطاقة صحفي رياضي فقد رفضت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الطريقة التي اعتمدتها رئاسة الحكومة لإسناد بطاقة الصحفي الرياضي التي أمضاها المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة خارج إطار اللجنة المستقلة وفي مخالفة صريحة لمنطوق الفصلين 7 و8 من المرسوم 115 لسنة 2011 وفي محاولة يائسة لتقسيم الصحفيين وتكرار ممارسات النظام الديكتاتوري السابق في منح البطاقات دون تشريك الهياكل النقابية الممثلة لهم.

كما دعت النقابة أيضا إلى عدم اختزال المرسوم 115 في بطاقة الصحفي المحترف والمطالبة بتطبيق كل فصوله بدءا باعتماده في قضايا الصحافة والطباعة والنشر والقطع مع سجن الصحفيين ، مرورا بضمان الحقوق المادية والمعنوية للصحفيات والصحفيين وتوفير الحماية لهم وتجريم المعتدي عليهم ، وصولا إلى معاقبة كل من يستعمل بيوت العبادة لبث خطاب الكراهية والدعاية الحزبية والسياسية والتحريض على الإعلام والإعلاميين.

III- الانتهاكات

تواصلت الاعتداءات على الصحفيين إلى حين إعداد هذا التقرير. وتوزعت هذه الانتهاكات بين الاعتداءات المادية والمعنوية والتضييقات أثناء أداء العمل الصحفي والانتهاكات الاقتصادية داخل المؤسسات الاعلامية.

وقد رصدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في هذه الفترة ما لايقل عن 200 انتهاك كان ضحيتها أكثر من 450 صحفيا ومصورا صحفيا. دون اعتبار عدد الزملاء الذين تعرضوا لاعتداءات مختلفة ولم يبلغوا عنها.

كما تمت إحالة ما لا يقل عن 40 صحفيا على القضاء بتهم على صلة بممارستهم للمهنة. فضلا عن تسجيل 12 حالة تهديد بالقتل و39 حالة مضايقة مهنية.

ومن هذا المنطلق حذرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين من أن هذه الانتهاكات قد تكون مقدمة لضرب هامش حرية الصحافة ، المكسب الأساسي للثورة. وعبرت عن تضامنها المطلق مع الزميلات والزملاء.

كما حمّلت النقابة السلط الثلاث المسؤولية الكاملة لحماية الصحفيين ، خاصة بعد رفض تطبيق الفصل 14 من المرسوم 115 والذي يضمن حماية الصحفي أثناء القيام بمهامه وتجريم كل من يهينه أو يعتدي عليه.

وفي ما يلي جدول تلخيصي لحالات الاعتداء التي استهدفت الصحفيين في الفترة الماضية بداية من شهر ماي من سنة 2013.

1. جدول الاعتداءات على الصحفيين

أنواع الانتهاكات	الجهة المستهدفة	ملاحظات
التهديدات بالقتل	وقع تسجيل 12 حالة تهديد بالقتل	
محاكمة الصحافيين	40 قضية عرضت على المحكمة منذ شهر ماي 2013	منها 3 قضايا صدرت فيها بطاقات ايداع بالسجن.
اعتداءات المؤسسة الأمنية	73 حالة اعتداء كان ضحيتها 183 صحفيا ومصورا صحفيا	
اعتداءات السياسيين وممثلي السلط العمومية والمواطنين	124 كان ضحيتها 238 صحفيا ومصورا صحفيا	
طرد تعسفي	طرد ما لا يقل عن 30 صحفيا	
الضغوطات المهنية والصنصرة والحجب	تم تسجيل 39 حالة مضايقة مهنية وصنصرة	وهي حالات نادرا ما يتم التبليغ عنها

(انظر الملحق التفصيلي الخاص بالاعتداءات)

2. التعيينات على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية

عمدت حكومة الترويكا في اطار سعيها للسيطرة على الاعلام وتعطيل مسار اصلاحه الى اعتماد تعيينات مسقطة في الاعلام العمومي على اساس الولاء وعلى حساب الكفاءة وتم ذلك دون استشارة هياكل المهنة والهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري بعد تشكيلها. وقد تسببت هذه التعيينات في تراجع أداء الاعلام العمومي باعتباره مرفقا عاما.

وسارت الحكومة الحالية على نهج سابقاتها في تهميش الاعلام العمومي وتعطيل إصلاحه ، إذ يتواصل الفراغ على رأس مؤسستي الاذاعة والتلفزة ، وتواصل نفس طرق التعيين على رأس الإذاعات

المركزية (الإذاعة الوطنية وإذاعة تونس الدولية وإذاعة الشباب و الإذاعة الثقافية) والإذاعات الجهوية (إذاعات تطاوين والكاف وقفصة والمنستير وصفاقس) .

وتصر الحكومة المؤقتة على الهروب إلى الأمام وتجاوز كل الحدود من خلال القيام بتعيينات أدت إلى إحداث تغييرات خطيرة في المحتوى الإعلامي ومسّت من استقلالية الخط التحريري كما عمدت إلى التدخل في البرامج وفي اختيار الضيوف وإنتاج مضامين دعائية تؤسس لإعلام التبعية للسلطة القائمة وبالتالي إلى إعادة إنتاج منظومة القمع التي ثار عليها الشعب التونسي.

3. انتهاكات الحقوق المادية

تواصلت الانتهاكات المهنية والمادية على الصحفيين وخاصة الشبان منهم. ورغم التنوع في وسائل الاعلام وبروز صحف وإذاعات وتلفزات جديدة ، اختلفت في توجهاتها وخطوطها التحريرية ، إلا أنها اتفقت أغلبها في عدم احترام القوانين والاتفاقيات المنظمة للقطاع.

وأثرت الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها تونس على المؤسسات الاقتصادية التي واجهت ذلك بتقليص الميزانية المخصصة للاشهار ، مما أثر على المؤسسات الاعلامية التي استغلت هذه الذريعة لتبرير عدم التزامها بحقوق الصحفيين ، وقد بادر بعضها بإعلان مرورها بأزمة مالية أدت إلى تسريح بعض الصحفيين وطرد البعض الآخر بشكل تعسفي.

وقد استغل عدد من أرباب مؤسسات الاعلام هذه الذريعة ، رغم وضعها المادي المريح للتفصي من التزاماتها تجاه الزملاء مثل عدم خلاص منح الانتاج ومنحة الشهر الثالث عشر وغيرها من المستحقات المنصوص عليها في القانون.

وشهدت السنة الماضية عدة عمليات طرد للصحفيين كان أبرزها :

❖ **سبتمبر 2013**

طرد تعسفي من قناة «الحوار التونسي»

أعلمت قناة «الحوار التونسي» الزميلين مولدي الزوابي وسميرة السوري بقرار الاستغناء عن خدماتهما بتعلة الوضعية المالية المتدهورة للمؤسسة لكن صاحب المؤسسة انتدب صحفيين آخرين بعد طردهما.

❖ **اكتوبر 2013**

طرد تعسفي لكافة العاملين بـ«راديو كلمة»

عمدت إدارة «اذاعة كلمة» الخاصة الى المماطلة لفترة طويلة في تسديد رواتب الصحفيين الذين نفذوا اعتصاما مفتوحا دام قرابة الستين يوما. وبعد مفاوضات مع تفقدية الشغل تمكن الزملاء من الحصول على بعض مستحقاتهم المادية المتمثلة في بعض الأجور المتأخرة.

لكن إصرار الزملاء على الدفاع عن حقوقهم قابله قيام إدارة المؤسسة بإعلان إفلاسها وحرمان الزملاء من تعويضاتهم.

طرد الزملاء من قناة «الزيتونة»

عاش الزملاء في قناة «الزيتونة» ظروف عمل سيئة تتمثل في غياب عقود عمل قانونية وحرمانهم من التغطية الاجتماعية وعدم انتظام سداد الأجور. ولدى احتجاجهم على هذا الوضع سارعت الإدارة بطردهم.. وللتنصل من المسؤولية رغم تدخل النقابة قام المدير بغلق القناة.

❖ **فيفري 2014**

تم طرد الزميل كمال الشارني الصحفي بجريدة «الشروق» بطريقة لم تحترم فيها بعض الإجراءات الشكلية مثل رفض إدارة الجريدة تفويض من ينوبها في جلسة تفاوض مع تفقدية الشغل.

❖ **أفريل 2014**

طرد الزملاء من جريدة «السّور»

أقدم أنور بالي صاحب جريدة «السور» على طرد الزميلات والزملاء الصحفيين العاملين في المؤسسة ، بطريقة مُهينة وإغلاق المؤسسة مُعللا قراره بعجزه ماليا عن تسديد الأجور والديون وفواتير الماء والكهرباء والانترنت... وبعد جلستي تفاوض مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين استجاب صاحب المؤسسة لطلب النقابة ومكّن الزميلات والزملاء من رواتب شهري ديسمبر 2013 وجانفي 2014 متعهدا لوفد النقابة بتمكين الصحفيين من عقود عمل قانونية مباشرة إثر إمضائه عقد شراكة مع شريك جديد كان بصدد التفاوض معه.

وبدل الالتزام بتعهداته هدّد أنور بالي الصحفيين بطردهم نتيجة اتصالهم بالنقابة ، ثم فاجأ الجميع بغلق المؤسسة متنصلا من كل الالتزامات مع النقابة والزملاء.

كما أجبر ابن صاحب المؤسسة الصحفيين في اجتماع بهم داخل مقهى على إمضاء وثيقة «إبراء ذمة» لإدارة جريدة السور ومديرها مقابل الحصول على راتب شهر فيفري 2014 ، مستغلا وضعهم الاجتماعي الهشّ.

4. الكتاب الاسود

قامت دائرة الإعلام برئاسة الجمهورية بإصدار كتاب «منظومة الدعاية تحت حكم بن علي : الكتاب الأسود» والذي تضمّن معطيات حول منظومة الفساد والتعتيم السابقة وأسماء متورّطين فيها ومنخرطين في سياسة التضييق على الإعلام والإعلاميين.

ورغم تأكيد النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على موقفها المبدئي المساند لأي مجهود وطني يسعى إلى كشف أرشيف النظام الديكتاتوري السابق وفضح منظومة الفساد والفاسدين في قطاع الإعلام ، فإنها رفضت رفضا باتا التوظيف الحزبي والسياسي للأرشيف خشية إمكانية استعمال المعطيات الواردة بالكتاب لغاية تصفية الحسابات. وأكدت على ضرورة تشريك هياكل المهنة والاعتماد على كفاءات تونسية مستقلة ومختصة في الأرشيف وبإشراف قضائي يعتمد الوثائق والقرائن والمعطيات ويُمكّن المتورّطين من حق الدفاع عن أنفسهم وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في إطار العدالة الانتقالية وفي مختلف الدول الديمقراطية.

وقد اعتبرت النقابة أن المحاسبة ومصارحة الشعب التونسي والكشف عن المنظومة النوفمبرية هي مسألة وطنية وضرورية للإصلاح وللبناء الديمقراطي وليست مسألة شخصية أو حزبية تستأثر بها مؤسسة رئاسة الجمهورية أو حزب الرئيس ليقع غض الطرف عن بعض المورطين وتبرئة تعاونهم مع نظام بن علي وتتحول المحاسبة إلى تصفية حسابات.

وكانت النقابة قد طالبت بكشف الأرشيف وبمدّها بقائمات الإعلاميين المتورطين ووجّهت للغرض مراسلات إلى كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ولجنة تقصي الحقائق ، وجُوبه مطلبها بالرفض والتجاهل ، مما دعا المكتب التنفيذي إلى اتخاذ قرار بالشطب من قائمة المنخرطين ولمدتين نيابيتين كل من تورط في منظومة فساد النظام السابق وأضرّ بالإعلام والإعلاميين ، مع الاحتراز على تمكينهم من بطاقة الصحفي المحترف.

وقد أكدت النقابة :

- التزامها بلوائح المؤتمر السابق الداعية إلى كشف الحقيقة والمساءلة الشفافة لكل من تورط في منظومة الفساد أو حصل على منافع أو ألحق ضررا بالإعلام والإعلاميين وبالشعب التونسي وإلى عدم التضامن معهم أو تبرير أفعالهم ، وبقرار المكتب التنفيذي القاضي بشطب أسماء المتورطين من قائمة المنخرطين لمدتين نيابيتين.
- استعدادها للدفاع عن كل صحفي يثبت الزج باسمه ظلما أو في إطار الترهيب وتصفية الحسابات ومطالبتها منح كل شخص حقه في الدفاع عن نفسه محذرة في الآن نفسه من استهداف الصحفيين والإعلاميين على أساس ما تضمنه الكتاب الأسود.
- رفضها تشويه الإعلاميين باستعمال تفاصيل حياتهم الشخصية مما يذكرنا بممارسات النظام السابق وسلوكيات أجهزته الاستخباراتية.

وإذ كانت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين قد دعت إلى كشف الحقيقة في إطار إستراتيجية شاملة أساسها المحاسبة ومن ثمة المصالحة من أجل البناء الديمقراطي ، فإنها استنكرت اقتصارها على الإعلاميين والمثقفين دون غيرهم من الضالعين في منظومة الاستبداد والفساد ، معتبرة هذه الانتقائية محاولة أخرى لضرب حرية التعبير والصحافة والإبداع ولتركيع الإعلام والهيمنة عليه.

كما ذكّرت النقابة بإجهاض حكومة الترويكا لمسار إصلاح الإعلام والاتصال باعتباره المنطلق الأساسي لتكريس الحوكمة الرشيدة في المجال والقطع مع ممارسات النظام السابق ، وإصرارها على تجاهل النصوص القانونية الجديدة حدّ حرمان الصحفيين من بطاقاتهم المهنية وفرضها سياسة الأمر الواقع في ما يتعلق بالتعيينات العشوائية على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية.

5. ضغوطات على الإعلام الجهوي

تم تسجيل عدة اعتداءات في مختلف الجهات على صحفيين اثناء تغطياتهم للاحتجاجات الاجتماعية مثل ما وقع لفرق اذاعية وتلفزية في ولايات الشمال الغربي والجنوب الغربي وصفاقس ، وتعرض عدد من صحفيي الجهات الى حملات تشويه وضغط عبر شبكات التواصل الاجتماعي بهدف اخضاعهم والتأثير على حيادهم واستقلاليتهم على غرار حملات رابطة حماية الثورة بتطاوين على عدد من صحفيي اذاعة تطاوين.

كما تم تسجيل حالات تدخل في الخط التحريري وإملاءات في عدة مؤسسات اعلام جهوية خاصة العمومية منها ، وقد تمّ رصد الحالات التالية باذاعة المنستير :

- التدخل في محتوى البرامج خاصة البرامج ذات البعد الاستقصائي ؛
- العمل على تعطيل الاجراءات الادارية عندما يتعلق الامر بتناول المواضيع التي فيها بحث عن ملفات فساد ؛
- التعلل بان مثل هذه المواضيع من مشمولات القضاء ؛
- تعرضت احدى الزميلات الى المساءلة من قبل ادارة الاذاعة بسبب مداخلة لها خلال المؤتمر الثالث للنقابة الوطنية للصحفيين في أفريل 2014 كانت عبرت فيها عن الصعوبات والهرسلة التي تتعرض لها الصحفيات اثناء ادائهن للعمل على الميدان ، وتم تهديدها في صورة افشاء موضوع المساءلة الى النقابة.

وفي أوت- سبتمبر 2013 اعتصم ابناء اذاعة تطاوين لمدة 20 يوما بمقر الاذاعة رفضا لتعيين مدير لها محسوب على حركة النهضة. وانتهى الحراك بتراجع الحكومة والادارة العامة للاذاعة التونسية عن هذا التعيين وبتحرير محضر اتفاق ينص على عدم تعيين غير مختصين على رأسها.

من جهة أخرى حاول والي تطاوين في عهد حكومة الترويكا التدخل في الخط التحريري للإذاعة حيث راسل الرئيس المدير العام للاذاعة التونسية في جوان 2013 محتجا على تغطية الإذاعة لموضوع غاز الجنوب.

كما تم تسجيل التدخل المباشر في الخط التحريري للاذاعات الجهوية العمومية في كل من صفاقس وتطاوين والكاف والمنستير وقفصة من قبل الرئيس المدير العام للاذاعة التونسية من خلال تعليمات لمديري الاذاعات بالتركيز على أنشطة الحكومة والأحزاب الحاكمة في عهد الترويكا.

6. قضية محمود بوناب

تتواصل قضية الصحفي التونسي المحتجز في قطر والممنوع من السفر محمود بوناب منذ 2011 ، حيث رفض القضاء القطري في شهرجويلية 2013 رفع منع السفر المفروض على الإعلامي التونسي المدير العام السابق لقناتي «الجزيرة للأطفال» و«براعم».

وهي المرة الثانية التي يرفض فيها القضاء في دولة قطر رفع منع السفر عن بوناب منذ أن بدأت محاكمته واثنين من زملائه في 5 فيفري 2013 بتهمة «إهدار المال العام».

وكان محامي محمود بوناب سلطان مبارك العبد اللّه تقدم يوم 20 جوان الماضي بطلب إلى رئيس المحكمة الجنائية لرفع منع السفر عن بوناب المحتجز في قطر منذ إنهاء خدماته في سبتمبر 2011. وجاء في رسالة المحامي أن بوناب محروم من الرعاية الصحية الملائمة التي تقتضيها حالته ومن زيارة والدته المسنّة وأسرته كما أنّه غير قادر على الوفاء بالتزاماته سيما ما يتعلق بدراسة ابنه. وأضاف المحامي أن «إدارة قناة الجزيرة للأطفال تتعسف ضد محمود بوناب وتتهمه بالتهم محل المحاكمة حتى تفوت عليه فرصة الحصول على مستحقاته المالية كما هو ثابت في الدعوى العمالية التي رفعها بوناب ضد القناة». وأكد المحامي في طلب رفع منع السفر الموجه إلى القاضي التزام بوناب بالحضور في كافة جلسات المحاكمة.

وقد استغربت اللجنة الوطنية لمساندة محمود بوناب هذا الرفض مؤكدة أن استمرار احتجاز الإعلامي التونسي محمود بوناب في دولة قطر مخالف لكل القوانين والأعراف العربية والدولية ويمثل انتهاكا خطيرا لحقوقه المدنية وتعديا على كرامته وحرمته الشخصية سيما وأن بوناب محروم من أي مورد رزق ومن العلاج الملائم وهو منقطع عن أسرته وأولاده.

وحذرت اللجنة الوطنية من التبعات الخطيرة الناجمة عن هذا الاحتجاز غير الإنساني سيما وأن محمود بوناب بريء من التهم المنسوبة إليه وذلك بشهادة خبراء ومدققي ديوان المحاسبة القطري وشركة أرنست يونغ الذين برؤوا ذمة بوناب وزملائه من أي جرم بالاستيلاء على المال العام أو إهداره.

IV- الملحق التفصيلي للاعتداءات والانتهاكات

1. محاكمة الصحافيين

- مثل طاقم تحرير جريدة «الثورة نيوز» يوم 27 ماي 2013 أمام محكمة الناحية بسوسة بتهم الثلب والتجريح والاعتداء على موظف عمومي على معنى الفصلين 50 و57 من المرسوم 115 وذلك على اثر قضية رفعها والي سوسة على خلفية مقال نشر بالجريدة.
- يوم 27 ماي 2013 تم إيقاف المصور التلفزي بقناة الحوار التونسي في ولاية صفاقس بعد تقديم شكوى ضده من قبل المدير الجهوي للتجهيز والإسكان محمد عكاشة الذي اتهمه باقتحام مكتبه. وبدوره قام المصور بتقديم شكاية متهما هذا الأخير باحتجازه.
- مثل يوم 27 جوان 2013 رئيس تحرير موقع «الحصري نيوز» شكري الشيحي أمام قاضي التحقيق بمحكمة بن عروس بتهمة التشهير طبقا للفصلين 245 و247 من المجلة الجنائية وذلك إثر نشره مقالا حول جريمة قتل.
- يوم 24 جوان 2013 مثل الزميل سفيان بن فرحات أمام قاضي التحقيق بالمحكمة االإبتدائية بتونس بعد أن رفعت ضده نائبات في المجلس الوطني التأسيسي عن حركة النهضة قضية بسبب إعلانه عن تهشيم كاميرا تلفزية بسبب شجار بينهن ، وقد وجهت لبن فرحات تهمة «نشر أخبار زائفة من شأنها أن تنال من صفو النظام العام».
- تم يوم 26 جوان 2013 استدعاء الصحفي بموقع جدل ناجح الزغدودي إلى مركز الشرطة بالقيروان بسبب شكوى تقدمت بها مديرة مدرسة إعدادية بالقيروان متهمة إياه ب«تأليب الرأي العام والتشهير والثلب» بسبب مقال نشر بموقع جدل وخبر بإذاعة صبرة أف أم حول اعتزام مجموعة من القييمين القيام بتحرك احتجاجي رفضا للتقصير الإداري من قبل إدارة المدرسة.
- يوم 11 جويلية 2013 مثلت الصحفية صباح الشابي (موقع الصباح نيوز) صحبة المسؤول القانوني على الموقع حافظ الغريبي أمام المحكمة الابتدائية بتونس بسبب مقال نشر يوم 08 جوان 2013 حيث وجهت لهما تهمة «شتم مجموعة من المحامين».
- يوم 14 جويلية 2013 وقع استدعاء الصحفي محمد بوعود من جريدة الصحافة للمثول أمام المحكمة في قضية رفعها ضده أحد رجال الأعمال اتهمه فيها بالثلب طبقا للفصل 55 من مرسوم 115 وذلك بسبب مقال صدر في شهر أفريل 2013 في نفس الجريدة لم يتضمن توقيع الصحفي محمد بوعود.
- يوم 26 أوت تم استجواب الصحفية بموقع «تانيت براس» شهرزاد عكاشة ومدير الموقع نبيل الرابحي من قبل فرقة مقاومة الإجرام بالقرجاني بتهمة التشهير بثلاثة ضباط من الامن اعطوا الاذن بفك اعتصام الرحيل وردت صورهم بالموقع وقد رفض الصحفيان الافصاح عن مصدر المعلومات وتمسكا بصحتها صوتا وصورة.
- يوم 02 سبتمبر 2013 تم استدعاء سليم بقة صاحب جريدة الجرأة وذلك بعد شكوى رفعتها ضده سفيرة سابقة على خلفية مقال نشر على اعمدة الجريدة. وقد وقع استدعاء سليم بقة للمثول أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس على معنى الفصل 54 من المرسوم 115.

- يوم 05 سبتمبر 2013 انطلقت محاكمة المصور الصحفي مراد المحرزي بقناة اسطرلاب تي في وذلك على بعد قيامه بتصوير حادثة الاعتداء على وزير الثقافة من قبل المخرج نصر الدين السهيلي.
- تم استدعاء الصحفي وليد الماجري من موقع نواة يوم 06 سبتمبر 2013 للمثول أمام قاضي التحقيق بعد نشر الموقع لحوار مع عناصر من تنظيم انصار الشريعة.
- يوم 13 سبتمبر 2013 قام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بإصدار بطاقة ايداع بالسجن في حق الصحفي زياد الهاني عن جريدة الصحافة طبقا للفصل 57 من المرسوم 115 والفصل 128 من القانون الجنائي وذلك بسبب تصريح له في قناة نسمة تعرّض فيه إلى ملف المصور الصحفي مراد المحرزي.
- يوم 13 سبتمبر وقع سماع الصحفي زهير الجيس من إذاعة «اكسبرس اف ام» بتهمة «نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي متعلقة بوظيفته عن طريق الصحافة «.
- في شهر سبتمبر 2013 مثل الطاهر بن حسين مدير قناة الحوار التونسي امام قاضي التحقيق بتهمة «التآمر على أمن الدولة والتحريض بواسطة وسيلة اعلامية».
- يوم 17 سبتمبر 2013 تمت إعادة محاكمة الصحفي مولدي الزوابي مدير مكتب قناة الحوار التونسي بالشمال الغربي في قضية حوكم فيها سنة 2010 رفعها ضده احد المنتمين لحزب التجمع آنذاك اتهمه فيها بالاعتداء عليه بالعنف. وقد مثل الزوابي مجددا أمام القضاء في نفس القضية يوم 30 أكتوبر 2013.
- مثل الصحفي رمزي الجباري مدير جريدة السفير يوم 18 سبتمبر 2013 أمام المحكمة بسبب قضية رفعتها ضده وزير المرأة السابقة سهام بادي بعد نشره مقالا حول تعيينات في وزارة المرأة.
- تم استدعاء رئيس تحرير جريدة الصحافة لطفي العربي السنوسي للمثول امام النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم 6 نوفمبر2013 اثر نشره لافتتاحية يوم 26 جويلية 2013 حول اغتيال النائب محمد البراهمي تضمنت تصريحات لأرملة شكري بلعيد تدعو الى اسقاط الحكومة.
- وقع يوم 14 نوفمبر 2013 استدعاء رئيس تحرير إذاعة موزاييك ناجي الزعيري والصحفي كريم وناس للمثول امام فرقة الابحاث والتفتيش بثكنة العوينة بسبب نشر مقال على موقع الإذاعة يوم 14 فيفري2013.
- يوم 20 نوفمبر 2013 وقع سماع رئيس تحرير وكالة تونس افريقيا للأنباء لطفي العرفاوي من قبل وكيل الجمهورية بابتدائية تونس بتهمة نشر اخبار زائفة اثر نشر الوكالة خبرا يوم 14 فيفري 2013 حول وفاة سجين بسجن المسعدين اثر قيامه بإضراب جوع.
- يوم 21 نوفمبر 2013 وقع سماع الصحفي بجريدة الشروق منجي الخضراوي بمركز الشرطة بنهج يوغوسلافيا بتونس اثر شكاية رفعها ضده القاضي خالد عباس بتهمة الثلب اثر مقال نشر يوم 16 نوفمبر 2011 حول قضية رفعتها جمعية القضاة التونسيين ضد القاضي المذكور.
- يوم 29 جانفي 2014 تم استدعاء الصحفية بجريدة السور إيمان الدجبي للمثول أمام مكتب التحقيق عدد 27 بالمحكمة الابتدائية بتونس في حين تم تأجيل سماع الصحفي بنفس الجريدة ليوم

03 فيفري. وذلك اثر شكوى تقدم بها ضدهما سليم بن حميدان الوزير الأسبق لأملاك الدولة على خلفية نشرهما لمقال بعنوان «تونس من امبراطورية الطرابلسية إلى التستر على الفساد : اثرياء افرزتهم الثورة». وقد وجهت لهما تهمتا «نشر أخبار زائفة من شأنها أن تنال من صفو النظام العام» و«نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي أو شبهه».

- يوم 24 فيفري 2014 قامت فرقة الابحاث المركزية الثالثة التابعة للحرس الوطني بالعوينة باستدعاء الصحفي توفيق العوني من جريدة السور لسماعه على خلفية مقال نشره يوم 02 ديسمبر 2013 بعنوان «رئيس مركز الحرس الوطني بالمنيهلة سلفي» ، وقد تقدم المذكور بشكوى ضد الصحفي.
- يوم 04 ديسمبر 2013 وقع التحقيق مع الصحفي ياسين النابلي من جريدة «صوت الشعب» الحزبية بتهمة «الثلب» وذلك على خلفية مقال نشر بالجريدة في شهر نوفمبر 2012
- تم يوم 09 ديسمبر 2013 استدعاء الصحفية ايمان بن عزيزة (جريدة الشروق) صحبة رئيس تحرير الجريدة عبد الحميد الرياحي بصفته شاهدا ، للمثول امام الفرقة المركزية للأبحاث والتفتيش بالعوينة على خلفية شكوى تقدمت بها والدة احدى الموقوفين في قضية اغتيال شكري بالعيد بتهمة نشر أخبار زائفة والثلب بمقال صدر خلال شهر اوت 2013.
- يوم 31 ديسمبر 2013 مثل الصحفي محمد علي اللطيفي بجريدة أخر خبر أمام الدائرة الجناحية بالمحكمة الابتدائية بأريانة في القضية التي أجلت في جلسة 09 نوفمبر 2013 بسبب مقال نشر في شهر جويلية 2013 حول «التصرف داخل الوطنية للمترولوجيا».

2. التهديدات بالقتل

- يوم 07 جويلية 2013 تعرض الصحفي جمال العرفاوي (جريدة الصحافة) إلى تهديد بالقتل عبر رسالة وصلته على صفحته بالفيسبوك وذلك على خلفية مقال نشر في افريل 2013 حول مسألة تتعلق برجل الاعمال سليم الرياحي ومتابعته من قبل المحاكم الليبية.
- تعرض الصحفي فوزي العربي السنوسي من جريدة «ضد السلطة» الى تهديدات بالتصفية الجسدية يوم 12 جويلية 2013 وذلك عبر الهاتف وتأتي هذه التهديدات بعد تعرضه إلى تعنيف جسدي خطير في شهر جوان 2013.
- تعرض الصحفي زياد الهاني إلى تهديد بالقتل وذلك يوم 03 أوت 2013 وقد وجه التهديد عن طريق رسالة وضعت على سيارة الهاني أمام منزله.
- يوم 31 أكتوبر 2013 تلقت قناة نسمة على اثر تغطيتها لفعاليات الذكرى الثانية لانتخابات أكتوبر 2011 تهديدات توعّدت ادارتها وفريقها العامل بالاستهداف والتعنيف والتصفية.
- تلقت الصحفية ريم بوقرة من جريدة التونسية ، تهديدا بالانتقام منها من قبل منتمين لرابطة حماية الثورة وذلك يوم 07 سبتمبر 2013 بسبب تحقيق حول موضوع سيطرة الرابطة على احد الجوامع بسيدي رزيق.
- تعرض المراسل الصحفي لجريدة آخر خبر بالقيروان ماهر الغضباني يوم 22 سبتمبر2013 إلى تهديد بالقتل عبر الهاتف على اثر عمل استقصائي كان قام به.

- تلقى الصحفي المنتصر ساسي مراسل إذاعة «شمس أف أم» يوم 2 أكتوبر 2013 تهديدا من طرف أحد أنصار الشريعة حيث هدده باستهداف عائلته وأطفاله ونعته بالكافر على خلفية عمله على ملف أنصار الشريعة بمنطقة الحمامات كما كان الصحفي يتعرض للتهديدات مع كلّ مراسلة يقوم بها للصحفي لـ«شمس أف أم» أو لـ قناة «التونسية» حول تواجد أنصار الشريعة بمنطقتي نابل والحمامات.

كما تعددت التهديدات من قبل عناصر مختلفة من أنصار الشريعة للصحفي خاصة بعد مراسلته على «شمس أف أم» حول «اعتزام أحد العناصر المتشددة القيام بعملية نوعية بمدينة الحمامات».

- تلقى الصحفي المولدي الزوابي يوم 17 نوفمبر 2013 معلومات تفيد بوجود اسمه ضمن قائمة اغتيالات تضم المهددين بالقتل بولاية جندوبة وقد تم توفير حماية أمنية للزوابي.
- يوم 21 نوفمبر 2013 كان منزل الصحفي سفيان فرحات عرضة للسرقة والخلع من قبل مجهولين وقد تزامنت هذه الحادثة مع التهديد الذي كان تلقاه بن فرحات بالتصفية الجسدية.
- يوم 22 أفريل 2014 تعرضت الصحفية ريم العروسي من جريدة صوت الشعب للتهديد بالتصفية حيث وجدت أمام منزلها ورقة تحمل تهديدا واضحا وصريحا بالقتل والتنكيل.

3. الاعتداءات المباشرة على الصحفيين

أ- اعتداءات المؤسسة الأمنية

- تعرض يوم 7 ماي 2013 ، 11 صحفيا لمضايقات من قبل الحرس الرئاسي وذلك خلال زيارة رئيس الجمهورية المؤقت محمد المنصف المرزوقي ، إلى ولاية القصرين ومنطقة جبل الشعانبي ، كما تم منع الصحفيين من التصوير.
- خلال الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها النقابات الأمنية بتونس أمام المجلس الوطني التأسيسي يوم 10 ماي 2013 ، وقع الاعتداء بالعنف اللفظي والمادي على مراسل قناة «الجزيرة» محمد البقالي. كما تمت محاولة منعه من تغطية المظاهرة.
- عمدت قوات الأمن إلى الاعتداء بالعنف على الصحفي محمد علي الهيشري من جريدة «الضمير» ومنعته من التصوير من خلال مصادرة شريحة آلة التصوير الخاصة به وذلك خلال تغطيته للمواجهات التي جدت بين الأمن وعناصر متشددة دينيا يوم 19 ماي ب2013 منطقة حي الانطلاقة.
- يوم 04 جوان 2013 تعرض الصحفي ناجح الزغدودي مراسل جريدة «الشروق» بالقيروان إلى الاعتداء اللفظي والمادي من قبل أعوان أمن وذلك أثناء تصويره للتواجد الأمني الذي حضر لتأمين محاكمة الناشطة بمنظمة فيمن «أمينة» بمحكمة القيروان. وقد قام أعوان الأمن كذلك باعتقال الصحفي والتحقيق معه لمدة ثلاث (03) ساعات واعتدوا عليه ماديا ومعنويا بدعوى عدم حصوله على ترخيص للتصوير.
- يوم 13 جوان 2013 كان مجموعة من الصحفيين عرضة للاعتداء اللفظي والمادي من قبل أفراد من قوات الأمن وذلك خلال تغطيتهم لمحاكمة مغني الراب ولد الـ15. فقد تعرض الصحفي

بموقع «نواة» أمين مطيراوي إلى الاعتداء بالعنف الشديد مما استوجب نقله للمستشفى وتم تهشيم آلة التصوير الخاصة به. كما تم الاعتداء لفظيا على الصحفي غسان قاسم من موقع «جدل» والصحفي ثامر المكي.

- في نفس اليوم وقع الاعتداء على الصحفية الفرنسية من أصل تونسي هند المدب التي تم ايقافها لساعات ليتم فيما بعد إخلاء سبيلها على أن تمثل لاحقا أمام قاضي التحقيق.
- تعمدت عناصر من الأمن الرئاسي يوم 21 جوان 2013 منع عدد من الصحفيين من بينهم زياد دبار جريدة «لوطون» وابراهيم بوقطاية «لوكوتيديان» وعصام عوني وأحمد الصيد عن موقع «اسطرلاب» وأميرة عبد ربه المصورة بـ«وكالة بناء نيوز» من مواكبة ندوة صحفية حول المالية بأحد النزل كما تعرض المصور الصحفي بـ«وكالة تونس إفريقيا للأنباء» عادل الزين إلى اعتداء لفظي ومادي. وعللت هذه العناصر عدم دخول القاعة بتواجد رئيس الحكومة على العريض الذي كان يلقي آنذاك مداخلة.
- وقع يوم 11 جويلية 2013 الاعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان الأمن على مراسل اذاعة «جوهرة اف ام» وجريدة الصباح بولاية جندوبة رفيق العيادي خلال تغطيته لحادث مرور.
- يوم 23 جويلية 2013 عمد عون أمن إلى منع الصحفيين وائل خليل وهدى الجويني من إذاعة «صوت المناجم» من تصوير إضراب جوع واعتصام سائقي التاكسي بدعوى عدم امتلاكهما لترخيص مسبق.
- يوم 25 جويلية 2013 وخلال تغطيته للاحتجاجات الشعبية التي اعقبت اغتيال البراهمي بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تعرض ياسين الخريجي مصور قناة التونسية إلى الضرب والشتم ومحاولة افتكاك أدوات عمله من قبل رجال الأمن رغم استظهاره ببطاقته المهنية.
- كما تعرض المصور الصحفي لقناة التونسية ياسين لشيب إلى الاعتداء بالعنف الشديد من قبل دورية أمنية قبل مصادرة آلة كاميرا كانت بحوزته أثناء تصويره لعمليات تفريق الشرطة للمتظاهرين ممّا استوجب نقله إلى المستشفى.
- كما تعرض الصحفي حافظ السواري من جريدة الصحوة إلى الضرب المبرح من قبل رجال الامن وافتكاك آلة تصويره وذلك خلال تغطيته للاحتجاجات بشارع الحبيب بورقيبة قبل أن يقع اقتياده إلى مركز الشرطة بشارع ابن خلدون ثم إلى منطقة الأمن ببوشوشة حيث وقع التحقيق معه لمدة ساعات.
- كما تم إيقاف المصور الصحفي عبد الحميد العمري «قناة الحوار التونسي» من قبل أعوان أمن بالمجلس التأسيسي ومحو المادة التي سجلها داخل المجلس. وتعرضت المصورة الصحفية أميرة الهويملي من القناة نفسها إلى الدفع والمضايقات من قبل أعوان أمن أثناء تصويرها للمواجهات الدائرة بشارع بورقيبة.
- وفي يوم 26 جويلية 2013 قام عون أمن بولاية قفصة بمنع فريق قناة الحوار بالولاية والمتكون من الصحفية سميرة السوري والمصور عمر الكيلاني من تصوير حادثة وفاة أحد المتظاهرين أمام مقر

الولاية خلال الاحتجاجات ، حيث قام أيضا بالاعتداء عليهما بالعنف اللفظي والمادي واستعمال العبوات المسيلة للدموع مما تسبب بإصابة في الراس للمصور الصحفي.

- يوم 26 جويلية 2013 تعرض الصحفي عبد الحميد العمري من قناة الحوار التونسي الى اعتداء لفظي من قبل اعوان امن بالمجلس التأسيسي ، وقد قاموا بإتلاف المادة التي سجلها أثناء اقتحام المحامية ليلى بن دبة للمجلس التأسيسي وذلك على خلفية اغتيال محمد البراهمي.
- يوم 27 جويلية 2013 واثناء تغطيتهم للاعتصام الذي نظمته المعارضة أمام المجلس التأسيسي بعد تشييع جنازة الشهيد محمد البراهمي ، تعرضت مجموعة من الصحفيين للعنف المادي من قبل أمنيين اثر الاستعمال المكثف لمسيلات الدموع حيث كان الصحفيون عرضة لحالات اغماء كما شمل التعنيف عددا من الاعلاميين الذين كانوا بصدد القيام بعملهم الصحفي. وقد شمل الاعتداء كلا من : ايمن الرزقي مراسل جريدة المدن الالكترونية وياسين الفوغالي وايمان بن عبد الله من قناة «شبكة تونس الإخبارية» وعبد الله شامخ واحمد امين بن سعد من قناة «اسطرلاب الالكترونية» وملاك اليزيد وانيس بن عبد من قناة نسمة وفؤاد مبارك من جريدة التونسية ونزار النموشي صحافي حر. كما شمل الاعتداء الصحفية سعيدة الطرابلسي من قناة الحوار التونسي التي وقع تعنيفها من قبل رجال الامن ومنعوها من تصوير الاعتصام.
- تم يوم 29 جويلية 2013 الاعتداء بالعنف الشديد على مراسل اذاعة «كاب أف أم « علي العبيدي قاموا بمنعه من تصوير اعتصام الرحيل بساحة باردو وقد تسبب له هذا الاعتداء في اصابات على مستوى أنفه وساقه وظهرة وانتفاخ في راسه.
- تعرض الصحفي رفيق العيادي مراسل جريدة الصباح بجندوبة يوم 11 جويلية 2013 إلى اعتداء بالعنف اللفظي والبدني الشديد تسبب له في أضرار بدنية من قبل أمنيين وذلك اثناء التقاطه لصور سيارة أمن كانت تعرضت لحادث كما تعمدوا أيضا افتكاك ألة تصويره وقد تقدم الصحفي بشكوى في الغرض إلى السيد وكيل الجمهورية.
- يوم 21 أوت 2013 قامت عناصر من فرقة مقاومة الاجرام باقتحام مقر قناة الحوار التونسي للقبض على صاحب القناة الطاهر بن حسين دون استظهارهم باستدعاء قانوني أو وثائق قانونية للتحقيق معه على خلفية دعوة وجهها للمواطنين تتعلق بعدم خلاص فواتير الكهرباء والماء وهو ما اعتبرته السلط الامنية دعوة للعصيان المدني. وقد قامت العناصر الامنية باقتحام مقر القناة. وكان الطاهر بن حسين قد تسلم استدعاء ليوم 19 أوت 2013 وقد تعذر عليه الحضور لأسباب صحيّة بعد استظهاره بشهادة طبية حيث وقع تأجيل موعد التحقيق ليوم 31 من نفس الشهر.
- يوم 21 اوت 2013 تعرض عدد من الصحافيين إلى العنف اللفظي من قبل عناصر من الحرس الخاص لرئيس الحكومة السابق علي العريض وذلك أثناء القائه لكلمة بمناسبة انعقاد منتدى التونسيين بالخارج بمدينة الحمامات. حيث تم منعهم من وضع مصادحهم ووقع دفعهم مما ادى إلى سقوط مصور قناة الوطنية الاولى عادل بن عمر إلى جانب مجموعة من الصحفيين الآخرين.
- كما وقع تعنيف الصحفي بقناة الزيتونة نبيل الخزري بسبب احتجاجه على اهانة الصحفيين من قبل أحد المشاركين واتهامهم بمحاولة افساد المنتدى. وقد طال الاعتداء كل من الصحفيين :

ايمان الطرهوني من التلفزة الوطنية ومحمد التوكابري من وكالة تونس افريقيا للأنباء ومنتصر بن ساسي مراسل شمس اف ام وروضة العلاقي مراسلة جوهرة اف ام واحمد الخويني من شبكة تونس الاخبارية.

- تم منع الصحفيين يوم 05 سبتمبر 2013 من تغطية الندوة الصحفية التي عقدتها نقابة القضاة بقصر العدالة بتونس وذلك من قبل اعوان الامن مما جعل الندوة الصحفية تنعقد في الشارع خارج اسوار المحكمة.
- يوم 02 اكتوبر 2013 وعلى خلفية تغطيته للمناوشات بين رجال الأمن والمتظاهرين بالقصبة تعرض الصحفي الحبيب وذان من اذاعة «موزاييك اف ام» إلى العنف المادي واللفظي من قبل ثلاث أعوان أمن حيث طلبوا منه في البداية حذف صور الفيديو الذي كان يلتقطه ثم اعتدوا عليه بالعنف.
- عمدت فرقة من الامن الرئاسي إلى منع مصور قناة «اسطرلاب تي في» عبد الله شامخ يوم 11 اكتوبر 2013 من تصوير وقفة احتجاجية نظمها جرحى الثورة وعائلات الشهداء أمام القصر الرئاسي بقرطاج. ورغم استظهار الصحفي بالوثائق المهنية فإن أعوان الامن رفضوا تمكينه من انجاز مهمته بل اجبروه على محو المادة المصورة.
- اجبر الصحفي علي الخلولي من اذاعة جوهرة اف ام وطاقم القناة الوطنية المتكون من نسيم الشارني وحسن الكريمي الى جانب فريق قناة الميادين المتكون من سميحة البوغانمي وايمن الساحلي ، يوم 18 أكتوبر 2013 على مسح الصور التي قاموا بتصويرها اثناء عملية قصف قوات الجيش لمنطقة دور اسماعيل بقبلاط التي حصلت فيها ملاحقة لمجموعة ارهابية. كما تم حجز آلات التصوير ولم يقع استردادها إلا بعد التأكد من اتلاف كل المادة المصورة.
- على خلفية المواجهات التي جدت بين قوات الامن ومجموعات مسلحة في منطقة «نقة» من سوق الاحد بولاية قبلي قامت قوات الامن يوم 12 نوفمبر بمنع فريق قناة التونسية المتكون من الطيب بن حسين ومراد زيود وفريق قناة الحوار التونسي المتكون من رياض الحيدوري ومحمد الغربي الى جانب مراسل جريدة آخر خبر الهادي الرداوي والصحفية بإذاعة قفصة سعاد الكيلاني من التغطية بمكان المواجهات رغم انتهائها.
- في اواخر شهر نوفمبر عمدت قوات الامن الى الاعتداء على الفريق الصحفي لقناة نسمة والمتكون من طارق الخضراوي وأحمد محفوظي وآزر منصري وذلك خلال تغطيتهم للاحتجاجات في ولاية القصرين.
- يوم 27 نوفمبر 2013 تعمدت قوات الامن الاعتداء على الصحفي «بالتلفزة تي في» غسان قاسم وافتكاك كاميرا التصوير منه وذلك خلال تغطيته للمواجهات بين قوات الامن ومتظاهرين بسليانة في ذكرى احداث الرش بسليانة.
- اقدم يوم 25 ديسمبر 2013 فريق الحراسة الخاصة بوزير الصناعة السابق مهدي جمعة على الاعتداء المادي على الصحفيين المكلفين بتغطية أشغال المجلس التأسيسي وذلك عند محاولتهم الحصول على تصريح من الوزير.

- يوم 03 جانفي 2014 تم منع مجموعة من الصحفيين من قبل امنيين بالزي المدني داخل المجلس التأسيسي من التنقل في بهو المجلس وأمام قاعة الجلسات العامة وأخذ تصريحات من النواب وذلك خلال انطلاق أول جلسات مناقشة الدستور فصلا فصلا وقد فرض عليهم الدخول من الباب الجانبي للمجلس الذي يحيل مباشرة على الطابق الأول.
- يوم 08 جانفي 2014 قامت قوات الامن بولاية القصرين بمنع فريق قناة نسمة من تغطية وقفة احتجاجية قام بها الاهالي وذلك بإلقاء قنابل مسيلة للدموع مما أسفر عن إصابة المصور آزر منصري على مستوى صدره والصحفي أحمد المحفوظي على مستوى قدمه اليمنى. كما تعرضت قوات الامن الى مراسل «صبرة أف أم» الهادي نصرلي ومراسل» الشعانبي أف أم» عنتر السمعلي مستعملة أيضا الغاز المسيل للدموع.
- يوم 10 جانفي 2014 قام الامن الرئاسي بمنع مجموعة من الصحفيين من دخول قصر قرطاج لتغطية تكليف مهدي جمعة بتشكيل الحكومة وقد بررت رئاسة الحكومة ذلك بعدم ورود أسماء بعض الصحفيين رغم اتصال المؤسسات الاعلامية وتأكيد تكليف هؤلاء الصحفيين بتغطية الحدث. كما تم منع صحفيين آخرين رغم وجود أسمائهم ضمن القائمة الاسمية للصحفيين.
- يوم 15 جانفي 2014 أقدمت مجموعة من رجال الامن بالزي المدني على منع 15 صحفيا من تغطية وقفة احتجاجية نظمها النواب أمام مكتب رئيس المجلس للمطالبة بتسريع نسق العمل داخله.
- يوم 17 جانفي 2014 قام عون أمن بوزارة الداخلية بمنع الصحفية شذى الحاج مبارك من شبكة تونس الاخبارية والمصور احمد المسلماني من تغطية وقفة احتجاجية نظمها اعوان وإطارات الوزارة أمام مقرها. كما عمد إلى منعهما من الدخول.
- تعرض يوم 11 فيفري2014 فريق قناة « اسطرلاب تي في» إلى مضايقات وهرسلة من قبل 4 أعوان أمن وذلك خلال تغطيتهم لوقفة احتجاجية نظمها أعوان وزارة الداخلية المعزولين. وقد عمدت هذه المجموعة إلى افتكاك كاميرا التصوير واقتياد الصحفيين إلى مقر الوزارة.
- وعلى خلفية نفس الاحتجاجات منع احد عناصر الامن المتواجدين بالوقفة يوم 13 فيفري 2014 مصور قناة الحوار عبدو الرزقي ومصور جريدة «لابراس» سمير الكشباطي من التصوير طالبا منهم مغادرة المكان.
- يوم 25 فيفري 2014 تم منع فريق من الصحفيين من جريدة الشعب من الدخول إلى مؤسسة التلفزة التونسية لتغطية الإضراب عن العمل الذي نظم بالمؤسسة وذلك من طرف عون الحماية المتواجد أمام المؤسسة.
- تم يوم 17 مارس 2014 منع مصور قناة «روسيا اليوم» رشدي خذير ومصور قناة «تي أن أن» رمضان السليمي من تصوير المناوشات التي جدت بين الامن وعناصر اتحاد أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل بساحة القصبة وذلك من قبل عناصر الأمن الذين حاولوا افتكاك معدات عملهما وقاموا بدفعهما واهانتهما.
- يوم 31 مارس 2014 قام اعوان الحرس الوطني بالقصرين بمنع فريق قناة «الحوار» من تصوير عون أمن مضرب عن الطعام.

- قامت مجموعة من الأمنيين السابقين يوم 23 أفريل 2014 بالاعتداء اللفظي على الصحفيين الموجودين لتغطية ندوة «الاتحاد الوطني لنقابات قوات لأمن التونسي» حول « الأحكام الأخيرة في قضايا شهداء وجرحى الثورة».كما تعمد أحد الأمنيين استعمال ألفاظ نابية تجاه الصحفيين خلال مغادرتهم لقاعة الندوة.

ب- اعتداءات السياسيين وممثلي السلط العمومية والهيئات

- تمّ يوم 08 ماي 2013 منع الصحفيين : عبد المجيد الجبيلي (مراسل قناة التونسية) وناجح الزغدودي مراسل قناة الشروق بالقيروان ، من القيام بعملهم اثناء تغطية آثار انهيار أحد أسقف مدرسة طارق بن زياد بالقيروان مما استوجب غلقها وقد تحجج المدير والمندوبية الجهوية للتربية بعدم استظهار الصحفيين لترخيص مسبق.
- تعرضت الصحفية دواجة العوادي الصحفية بقناة «نسمة» يوم 31 ماي 2013 إلى العنف اللفظي من قبل النائب بمجلس النواب محمد نجيب كحيلة عن حزب النهضة وذلك عندما طلبت منه أن يخفض من صوته لتتمكن من تسجيل مقابلة مع عضو آخر بالمجلس ، وقد قام بشتمها ولم يثنه عن تصرفه هذا تدخل الصحفيين للدفاع عنها فقد فوجئوا بتوجيهه السب لهم ووصفهم بنعوت مسيئة.
- يوم 29 جويلية 2013 كان مراسل اذاعة شمس أف أم بنابل منتصر ساسي عرضة للاعتداء المادي والمعنوي من قبل عضو بالمكتب المحلي لحركة النهضة بالحمامات وذلك على خلفية تصويره لمقطع فيديو يظهر فيه وهو يعطي مبلغا ماليا لسائق حافلة نقلت مواطنين للتظاهر في العاصمة.
- يوم 01 أوت 2013 اقدمت النائبة في المجلس التأسيسي يمينة الزغلامي على التدخل في عمل فريق التلفزة الوطنية واتهمته بأن لم يقم بعمله كما ينبغي فيما يتعلق بتغطية نشاط النواب غير المنسحبين.
- عمد عامر العريض رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة خلال تدخله في نشرة اخبار الثامنة على القناة الوطنية الاولى يوم 30 اكتوبر للرد على الخبير في الامن الشامل نصر بن سلطانة الى هرسلة مقدم النشرة الصحفي اقبال الكلبوسي واتهامه بعدم الحياد.
- قامت محرزية العبيدي نائبة المجلس الوطني التأسيسي يوم 10 جانفي 2014 بتهديد الصحفيين بحصر مجال تحركهم داخل المجلس الوطني التأسيسي في فضاء ضيق وذلك خلال تغطيتهم لمناقشة الدستور معتبرة أن وجودهم على مقربة من النواب قد يشكل تهديدا لسلامة هؤلاء.
- خلال اواخر شهر فيفري 2014 تعمد النائب في المجلس التأسيسي عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية سمير بن عمر على صفحته في «الفايس بوك» دعوة انصار التيار السلفي إلى استهداف رئيسة تحرير موقع «تانيت برس» شهرزاد عكاشة التي وصفها «بالمرتزقة السفيهة».
- يوم 20 افريل 2014 اقدم وزير التربية فتحي جراي على اهانة الصحفية حورية الباي من جريدة المصور حيث عمد إلى اهانتها وإعطائها دروسا في اخلاقيات المهنة ، وتراجع عن إجراء الحوار وطلب من الصحفية إرسال الأسئلة عبر البريد الالكتروني وخاطبها بطريقة مهينة.

ج- اعتداءات المواطنين واعوان الادارة وانصار المجموعات السياسية

- - يوم 16 ماي 2013 عقد ا تيار انصار الشريعة بجامع الرحمة بحي الخضراء في اطار الاعداد لمؤتمره الثالث ندوة صحفية حيث تم منع قناتي نسمة والتونسية من التغطية بدعوى التهويل في تغطية احداث الشعانبي. وتم اجبار الطاقم الصحفي للقناتين (طارق الخضراوي واحمد المحفوظي وجوهر الملايح من قناة نسمة ، وفؤاد بوفتح وياسين لشهب من قناة التونسية) على ترك المكان.
- تعرضت مجموعة من الصحفيين يوم 19 ماي 2013 الى الاعتداء بالضرب والعنف اللفظي خلال تغطيتهم للمؤتمر الثالث لانصار الشريعة التي وقع منعه بمدينة القيروان وهم : حسان العيادي (جريدة المغرب) محمد مدلة (موقع جدل) حيث عمد بعض المنتسبين الى التيار السلفي إلى طردهم ومحاولة افتكاك معدات عملهم وتعنيفهم. كما تعرضت 4 صحفيات وهنّ نعيمة الشرميطي (موقع ارابسك) وسهام عمار (موقع جدل) إلى العنف اللفظي وصل إلى حد المس من كرامتهنّ. وفي نفس اليوم وعلى خلفية الاحتجاجات بالعاصمة بسبب منع المؤتمر من الانعقاد ، عمد المتظاهرون إلى ترصد وتهديد 3 صحافيين باستعمال سلاح أبيض وتفتيش اغراضهم الشخصية وهرسلتهم ، وهم : الحبيب وذان (اذاعة موزاييك) منير السويسي (مراسل وكالة الانباء الفرنسية) ومفيدة التواتي (وكالة تونس افريقيا للأنباء). كما تم القاء الحجارة على فريق قناة نسمة المتكون من : الصحفي طارق الخضراوي والمصور انيس بن عبد الله.
- يوم 20 ماي 2013 وقع الاعتداء بالعنف الشديد على الصحفي عمار الجبالي من الاذاعة الوطنية من قبل مجموعة من السلفيين بمنطقة حي التضامن ومنعه من القيام بعمله عندما كان يقوم بريبورتاج حول نمط عيش المواطن بالأحياء الشعبية مما استوجب نقله الى المستشفى.
- يوم 29 ماي 2013 واثناء تغطيتهم للوقفة التي نفذتها ناشطات اجنبيات بمنظمة «فيمن» أمام المحكمة الابتدائية بتونس تضامنا مع الناشطة «أمينة» ، تعرضت مجموعة من الصحفيين والمصورين التونسيين والاجانب إلى الاعتداء بالعنف من قبل مواطنين رفضوا التغطية الاعلامية لهذه الوقفة ، من بينهم المصور انيس الميلي (وكالة رويترز) والمصور طلال ناصر (huffington post magreb) ومراسل فرانس 24 دافيد تومسون حيث تم اتهامهم بالتواطؤ مع ممثلات منظمة فيمن قبل أن يقع الاعتداء عليهم بالعنف اللفظي في مرحلة اولى ثم تعنيفهم ومحاولة افتكاك معدات تصويرهم في مرحلة ثانية مما استوجب تدخل قوات الامن الذين اقتادوهم الى مركز الشرطة القريب من المكان وقاموا باستجوابهم وطلبوا منهم الاستظهار بالمادة التي تمّ تسجيلها إلاّ أنهم رفضوا الاستجابة لذلك.
- يوم 02 جوان 2013 تعرضت الصحفية اسماء بن مسعود من موقع الجريدة إلى الاعتداء اللفظي من قبل منتمين لرابطة حماية الثورة وتم منعها من تغطية المسيرة التي نظمتها انصار هذه الرابطة بشارع الحبيب بورقيبة.
- يوم 26 جوان 2013 قام مدير مصنع التبغ بالقيروان بمنع الصحفي عبد الجليل المزوغي (إذاعة صبرة اف ام) من القيام بتغطية نشاط انتخاب نقابة المالية بالمصنع بحجة عدم الحصول على ترخيص مسبق رغم ان الصحفي وجهت له دعوة رسمية لتغطية هذه الانتخابات.

- تعرض الصحافي عدنان الشواشي (اذاعة تونس الدولية) صحبة المصور سفيان بن حدادة يوم 27 جوان 2013 الى الاعتداء بالعنف الشديد امام المجلس التأسيسي من قبل مجموعة من انصار رابطة حماية الثورة خلال التظاهرة التي نظمتها الرابطة في ذلك اليوم حيث قاموا بتعنيفهما وتهشيم آلة التصوير التي كانت بحوزتهما وقد رفع الصحفي قضية ضد المعتدين. كما تعرض في نفس اليوم الصحفي نزار الدريدي (جريدة الصباح) ومنال الماجري(اذاعة موزاييك اف ام) ومصور موقع موزاييك إلى اعتداء بالعنف اللفظي من قبل هؤلاء الانصار وتم منعهم من أداء عملهم الصحفي.
- تعرضت الصحفية نعيمة خليصة مراسلة اذاعة صبرة اف ام والصحفي احمد اللملومي مراسل اذاعة اكسيجين اف ام يوم 27 جوان 2013 الى الاعتداء اللفظي من طرف اعوان الحراسة بالمستشفى الجهوي بمدنين وتم منعهما من دخول المستشفى للتثبت من خبر اقدام عون امن على اضرام النار في نفسه.
- يوم 03 جويلية 2013 تم الاعتداء لفظيا على الصحفي أسامة العويديدي مراسل قناة المتوسّط في صفاقس والمصور الصحفي علاء الدين السقّا ، كما تم دفعهما بالأيادي أثناء تغطيتهما لوقفة احتجاجية أمام ولاية صفاقس وحاول بعض المحتجين افتكاك الكاميرا لفسخ ما تم تسجيله ورفعوا في وجهيهما عبارة «ديقاج يا قناة النهضة» وتم منعهما من مواصلة التصوير والعمل.
- عمد أحد التقنيين التابعين لمهرجان قرطاج الدولي إلى اهانة وطرد مجموعة من الصحفيين وهم: مهدي الجلاصي مراسل الحياة الاردنية ، وليد الفرشيشي من جريدة المصور ، وداد محمد من الاذاعة الوطنية ، سناء الماجري من جريدة اخبار الجمهورية ، ونهى بالعيد من موقع الحصري نيوز وذلك خلال انتظارهم لتغطية الندوة الصحفية التي يعقدها المغني الشاب خالد وذلك يوم 20 جويلية 2013.
- يوم 25 جويلية 2013 وعلى خلفية تغطيته لمسيرة أنصار الشرعية بمدينة المنستير تعرض مراسل قناة الزيتونة مصعب العياري إلى الاعتداء الجسدي من قبل أنصار المعارضة.
- يوم 26 جويلية 2013 تعرض كل من مراسل «شمس اف أف أم» بجندوبة رشيد القروي ومراسل موزاييك أف أم إلى الرشق بالقوارير من قبل مجموعة من المواطنين وذلك خلال اجراءهما لحوار مع ممثل حركة الشعب بجندوبة حسن العيادي أمام مقر الولاية.
- تعرض مراسل قناة المتوسط بالمنستير يوم 28 جويلية 2013 الى الاعتداء اللفظي والمادي من قبل بعض انصار الشرعية بمدينة المنستير حيث وقع تعنيفه وشتمه وملاحقته.
- تم منع الصحفي عبد الجليل المزوغي من إذاعة «صبرة أف أم» والصحفي التيجاني بوديدح مراسل قناة حنبعل والمصور عادل النقاطي يوم 29 جويلية 2013 من تغطية مسيرة نظمتها جمعية الأيمة الخطباء اثر اغتيال النائب بالمجلس التأسيسي محمد البراهمي من قبل بعض المحتجين مما اضطرهم إلى مغادرة المكان دون التمكن من تغطية المسيرة.
- يوم 01 اوت اقدم مجهولون على اقتحام مقر جريدة «30 دقيقة» الأسبوعية ليلا والعبث بمحتويات

المكاتب وخلع مكتب رئيسة التحرير الزميلة نجوى الهمامي دون سرقة الأموال أو الأجهزة وآلات التصوير ، وقد عمد الجناة إلى تمزيق صورة الشهيد محمد البراهمي والرمي بها أرضا مع علم تونس ودوسه بالأقدام.

- تعرض مقر جريدة الطريق الجديد يوم 09 أوت 2013 إلى السرقة من قبل مجهولين حيث تمت سرقة أجهزة حاسوب تحتوى على بيانات الجريدة وأرشيفها.
- يوم 14 أوت 2013 وخلال تغطيتهم للوقفة الاحتجاجية التي نظمتها حركة النهضة أمام السفارة المصرية تنديدا بفض اعتصام رابعة ، تعرض فريق قناة حنبعل إلى المضايقة وقد تم الاعتداء بالعنف اللفظي على الصحفية أنيسة الحجري والمصور حسن البقلوطي وقد اتهم المحتجون القناة بالعمالة مما دفع بالفريق التلفزي إلى الانسحاب تحت الحماية الأمنية.
- يوم 14 أوت 2013 تعرض فريق قناة الوطنية الاولى المتكون من الصحفية نجوى باشا والمصور محمد أنور غديرة المكلف بتغطية الوقفة الاحتجاجية التي نظمها تيار المحبة تنديدا بالأحداث الاخيرة في مصر ، إلى الاعتداء المادي والمعنوي من قبل المحتجين مما تسبب في تهشيم الكاميرا بعد الاعتداء على الفريق باستعمال العصي.
- وقد منع فريق شبكة تونس الاخبارية الخاصة المتكون من الصحفية رابعة الغريبي والمصورة ايمان بن عبد الله من تصوير الاعتداء على فريق القناة الوطنية كما حاول بعض المحتجين افتكاك آلة التصوير..
- كما تعرض الصحفيون آدم الدريدي من موقع تونس الرقمية وناجح بن جدو من جريدة التونسية ومراسل إذاعة جوهرة أف أم ماهر الصغير إلى التعنيف اللفظي ووصفهم ب»العملاء».
- يوم 21 اوت 2013 تم منع مجموعة من الصحفيين من تغطية اشغال الاجتماع العام للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والنقابة الاساسية للثقافة والاعلام فرع الجنوب الشرقي وصحفيي اذاعة تطاوين حول آليات التنديد بالتعيينات المسقطة بالمؤسسات الاعلامية باعتبار الاجتماع داخليا رغم تلقي الصحفيين دعوة لتغطية هذا الاجتماع.
- يوم 30 أوت 2013 تعرض كل من المصور الصحفي لبيب بن فاطمة والصحفية سعيدة الطرابلسي من قناة الحوار التونسي إلى اعتداء بالعنف الجسدي واللفظي أثناء تغطيتهما لمظاهرة نظمتها مجموعات من الشباب الاسلامي مساندة لحركة الاخوان المسلمين المصرية. حيث تهجم احد المتظاهرين على المصور الصحفي أثناء قيامه بعمله لمنع الحوار التونسي من تغطية التظاهرة قبل ان يقوم بالاعتداء عليه بالضرب على مستوى الوجه والدفع والركل حتى اسقاطه أرضا. وقام متظاهرون آخرون بالاعتداء على الصحفية سعيدة الطرابلسي بالعنف اللفظي والكلام البذيء متوجهين لها بعبارات نابية مخلة بالأخلاق والحياء مما تسبب في صدمة نفسية للزميلة.
- يوم 17 سبتمبر 2014 تعرض مراسل قناة الزيتونة ومراسل اذاعة اوليس اف أم ببنقردان إلى الاعتداء بالعنف الشديد من قبل احد المعلمين المشاركين في وقفة احتجاجية أمام مقر الاتحاد المحلي للشغل ببنقردان مما استوجب نقلهما الى مستشفى المنطقة.

- يوم 02 اكتوبر 2013 عمدت عناصر من رابطة حماية الثورة إلى الاعتداء بالعنف البدني على صحفيي اذاعة قفصة وهم: سوار عمايدية وزياد صميدة بالإضافة إلى مصور قناة الحوار التونسي محمد الغربي.
- عمدت مجموعة من المعتصمين من جبهة الانقاذ بساحة الحكومة بالقصبة يوم 24 اكتوبر2013 إلى منع فريق قناة الجزيرة المتكون من حافظ مرييح وحمادي القمودي وانيس العباسي واسلام الحكيري من تغطية الاعتصام واجبارهم على مغادرة المكان.
- يوم 24 اكتوبر 2013 عمد بعض انصار المعارضة الى الاعتداء بالعنف اللفظي والبدني على مراسل قناة المتوسط في شارع الحبيب بورقيبة وذلك بسبب التقرير الذي بثته القناة حول حادثة «قبلاط».
- خلال تغطيته لوقفة مساندة الشرعية التي نظمتها حركة النهضة يوم 25 اكتوبر2013 بشارع الحبيب بورقيبة تمّ التضييق على فريق قناة حنبعل المتكون من اقبال الجلاصي وعلي عاشور ، كما تمت هرسلتهم من قبل المتظاهرين واتهامهم بالانحياز لجهة سياسية دون اخرى كما تم الاعتداء على الصحفية اقبال الجلاصي عند محاولتها اخذ تصريح من عامر العريض القيادي بحركة النهضة.
- يوم 22 نوفمبر 2013 صرح الصحفي منتصر ساسي مراسل اذاعة «شمس اف ام « أن امام جامع البركة ببراكة الساحل اتهمه خلال خطبة الجمعة ببث الفوضى والبلبلة من خلال الاخبار التي ينقلها على الاذاعة المذكورة وذلك على خلفية خبر يوم 20 نوفمبر حول مداهمة امنية للجامع المذكور.
- منع يوم 27 نوفمبر 2013 الصحفيان نزال البكوش وعلاء زعتور والمصور مالك محواشي من تغطية مسيرة احياء ذكرى احداث الرش بسليانة من قبل بعض المشاركين في المسيرة بدعوى أن قناة شبكة تونس الاخبارية التي يعملون بها قناة نهضاوية.
- يوم 29 نوفمبر 2013 تهجم رجل الاعمال شفيق جراية خلال الندوة الصحفية التي عقدتها لجنة الدفاع عن الليبي عبد الحكيم بالحاج على الصحفي بوكالة الانباء الفرنسية منير السويسي متهما اياه بالارتباط بجهاز استخباراتي.
- - منعت يوم 10 ديسمبر 2013 جمعية «الترميل» بقفصة 10 صحفيين من تصوير اجتماع لأعضائها بسفير المملكة المتحدة رغم أن الصحفيين تلقوا دعوات لحضور هذا اللقاء وذلك دون تقديم تفسيرات.
- يوم 12 ديسمبر 2013 تعرض الصحفي عبد الجليل المزوغي (اذاعة صبرة اف ام) إلى الاعتداء اللفظي والمادي من قبل مجموعة من الاساتذة بمدرسة اعدادية بالقيروان عندما كان يقوم بتحقيق حول حادثة الاعتداء على استاذ بالمدرسة المذكورة من قبل مواطنين.
- يوم 18 ديسمبر تلقت جريدة الشروق تهديدات باستهداف الصحفية أسماء سحبون ومقر الجريدة بسيدي بوزيد والصحفي قيس العماري الذي يعمل به وذلك بعد نشر مقال بالجريدة بعنوان «الحمير تمنع الرؤساء الثلاث من زيارة سيدي بوزيد».

- يوم 22 ديسمبر ورغم تمتع التلفزة الوطنية بحق البث المباشر وتغطية المباريات فقد اقدم المدير السابق لأكابر كرة القدم على منع الصحفي أحمد الصالحي من أخذ تصريحات من اللاعبين والمسؤولين بالفريق اثر انتهاء المقابلة بين النادي الافريقي والنادي البنزرتي بملعب رادس.
- تم يوم 04 جانفي 2014 منع فريق التلفزة الوطنية الاولى من تغطية مباراة النجم الرياضي الساحلي والاولمبي الباجي بالملعب الاولمبي بسوسة وذلك من طرف هيئة احباء النجم الرياضي الساحلي. كما تعمد أعضاء هذه الهيئة إلى استعمال العنف اللفظي ضد الصحفيين.
- تعرض فريق قناة الجزيرة مباشر يوم 09 جانفي 2014 إلى مضايقات من طرف شباب من مدينة الرقاب بولاية سيدي بوزيد حيث منعوا الصحفيين الذين كانوا متواجدين على سطح إحدى البنايات من التصوير إلى جانب الاعتداء اللفظي عليهم.
- يوم 14 جانفي 2014 تعرض فريق قناة «النيل» المتكون من المراسلة الصحفية والمصور الصحفي الى العنف اللفظي من قبل انصار حركة النهضة عندما كانت القناة تقوم بتغطية احتفالات شارع الحبيب بورقيبة بعيد الثورة.
- يوم 18 جانفي 2014 تعرض فريق إذاعة «صبرة أف أم» إلى هرسلة من قبل المسؤول عن العمال بمصنع بمدينة القيروان حيث عمد إلى منعهم من التصوير وأخذ تصريحات من عمال المصنع بل قام أيضا رفقة مجموعة من العملة بالاعتداء بالعنف على الصحفي منتصر فراح إلى جانب دفع زميله عبد العزيز المزوغي واجبارهم على ترك المكان.
- يوم 09 فيفري 2014 تعرض الصحفي سفيان فرحات إلى اعتداء بالعنف اللفظي والمادي من قبل 4 أشخاص محسوبين على حركة النهضة وذلك بمدينة سليمان على خلفية مواقفه وعمله الصحفي. وقد تم نقله إلى المستشفى لتلقى الاسعافات اللازمة.
- يوم 24 فيفري 2014 كانت مجموعة من الصحفيين عرضة للإهانة والعنف اللفظي من طرف بعض المحامين وذلك خلال تغطيتهم لإضراب القضاة على خلفية الخلاف الحاد بين المحامين والقضاة.
- يوم 05 مارس 201 قامت مجموعة من انصار الاتحاد العام التونسي للطلبة من منع الصحفيين عبد الجليل المزوغي ونسرين الفريوي من اذاعة «صبرة أف أم» من تغطية ما جاء في حادثة المصادمات بين الاجنحة الطلابية في كلية الآداب برقادة من ولاية القيروان. وقد قامت المجموعة باتهام الصحفيين بعدم الحياد في نقل الخبر.كما تعرض مراسل قناة الوطنية مراد الرمضاني إلى المضايقة ووقع اتهامه الانحياز لطرف حزبي.
- يوم 14 مارس 2014 قامت مجموعة من المحتجين بساحة محمد علي بالعاصمة تونس من أعوان الجباية والاستخلاص بمنع فريق قناة الحوار وفريق قناة حنبعل من تغطية الوقفة الاحتجاجية متّهمة الاعلام بعدم سعيه لتغطية احتجاجاتهم التي تواصلت لمدة 6 أيام.
- يوم 17 مارس 2014 حاول شابان من عائلات شهداء وجرحى الثورة الاعتداء بالعنف على زهير بن علي الصحفي بوحدة الانتاج التلفزي بصفاقس أثناء تغطيته لمحاكمة المتهمين في قضية شهداء الحامة. كما تعرض إلى اعتداء لفظي من قبل عدد من أفراد عائلات الشهداء.

- تم يوم 21 مارس 2014 منع الصحفيين من دخول مقر الاذاعة الوطنية لتغطية اعتصام الصحفيين بها وذلك من قبل الإدارة وقد تم منع الصحفيين بتعلة عدم حملهم لإذن بالدخول للمؤسسة.
- تعرض يوم 02 افريل 2014 وخلال الإضراب العام الذي نفذه اهالي بن قردان تمّ الاعتداء بالعنف الشديد على فريق قناة نسمة المتكون من الصحفي طارق الخضراوي والمصور امين البرني ومنسق الفريق وليد بن نصيب ونعتهم بالكفار على خلفية عملهم في القناة. وجاء ذلك عندما كان الفريق يقوم بتغطية الاحداث التي شهدتها مدينة بن قردان وخاصة منها حرق مقر الاتحاد العام التونسي للشغل.
- قامت مجموعة من أحباء قوافل قفصة يوم 6 أفريل 2014 بمنع وسائل إعلام سمعية بصرية من تغطية مقابلة في كرة القدم جمعت قوافل قفصة بالملعب القابسي بالملعب الأولمبي بقفصة ، وحالت دون إدخالهم معداتهم إلى الملعب وذلك على خلفية احتجاج الأحباء على طبيعة التغطية الاعلامية لرفض الرابطة الوطنية لكرة القدم لاحتراز تقدمت به القوافل حول مشاركة غير قانونية لأحد لاعبي الملعب التونسي خلال المبارات.
- يوم 22 أفريل 2014 عمد الفريق العامل على الاتصال برئاسة الحكومة خلال أشغال المؤتمر الوطني الاقتصادي بقصر الضيافة بقرطاج مساء إلى منع الصحفيين من العمل قبل انطلاق الأشغال ، وأخذ تصريحات من الضيوف. وكان من المقرر منع الصحفيين من العمل داخل القاعة والسماح فقط للمصورين بالدخول لمدّة 3 دقائق خلال تقديم رئيس الحكومة المؤقت مهدي جمعة لكلمته لولا احتجاج الصحفيين ومطالبتهم بحقهم في التغطية. وقد طال الاعتداء الصحفي بوكالة الأنباء «رويترز» طارق عمارة والصحفية بإذاعة «موزاييك اف ام» الخاصّة أميرة محمد والصحفية بقناة «المتوسط» الخاصّة منيرة الشريفي والمصور المرافق لها هشام عبد السيد والصحفية ب«التونسية» الخاصّة أحلام العبدلي والمصور المرافق لها محمد مراد والصحفي بموقع «المصدر» الإلكتروني بسام حمدي والصحفي بقناة «الجزيرة مباشر» مبروك كعيب والمصور المرافق له والصحفيون بجريدة «المغرب» الخاصّة زمردة الدلهومي وحسان العيادي والمصور المرافق لهما محمد حامي والصحفية بإذاعة «جوهرة أف أم» الخاصّة نسرين علوش والصحفية بموقع «أفريكان منجر» الخاصّ وئام الثابتي والصحفيتين با«لوطنية الأولى» زينة مليكي وفدوى شطورو والصحفية بإذاعة «اكسبراس أف ام» الخاصّة ملاك اليازيد والصحفي بقناة «نسمة تي في» الخاصّة لطفي المشري والمصور المرافق له عمر التوتي والصحفي بقناة «شبكة تونس الإخبارية» الخاصّة حاتم كريسعان والمصور المرافق له رؤوف بن ونيسة.
- في غرة ماي 2014 تعرض عدد من الزملاء اثناء تغطيتهم لتظاهرة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل بشارع الحبيب بورقيبة والتي نظمها للاتحاد العام التونسي للشغل للاعتداء من قبل أعضاء من لجنة التنظيم. وفي ما يلي أسماء الزميلات والزملاء الذين تعرضوا للاعتداء :

-زينة الزيدي (إذاعة شمس أف أم)

-حسام بوحلي (إذاعة موزاييك أف أم)

-تبر النعيمي (إذاعة الشباب)

-سامي عزيزي (قناة نسمة)
-أحلام العبدلي (قناة التونسية)
-محمود حجري (إذاعة شمس أف أم)
-ريم سوودي (جريدة الصباح)
-حسام مشي (قناة نسمة)
-عبير مرجان (قناة تونسنا)
-سهام عمار (إذاعة جوهرة أف أم)
-حبيب وذان (إذاعة موزاييك أف أم)
-عبد العزيز عزيز (موقع تونيزي تريبين)
-ناجح بن جدو (جريدة التونسية)
-عادل الرياحي (وكالة تونس افريقيا للأنباء)
-أنيس الدغاري (قناة شبكة تونس الإخبارية)
-فائزة العرفاوي (إذاعة إي أف أم)
-عبد السلام فرحات (قناة المتوسط)
-رشيد جراي (قناة العهد العراقية)
-حافظ مريبح (قناة الجزيرة القطرية)
-هبة حميدي (موقع تانيت براس)

د- الضغوطات المهنية والهرسلة والصنصرة

- في سابقة خطيرة أقدمت مؤسسة رئاسة الجمهورية خلال شهر جويلية2013 مدّ التلفزة الوطنية بتسجيل جاهز لحوار مع الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي ، تولت شركة خاصة إنتاجه وتنفيذه ليتم بثّه على القناة الوطنية الأولى بالاتفاق مع الإدارة العامة ، وعلى بعض القنوات الخاصة. وأجرى الحوار الأستاذ الجامعي عياض بن عاشور في إطار خطة لتلميع صورة الرئيس المؤقت. وفي تهميش واضح لدور الصحفيين.
- يوم 1 جويلية 2013 أقدمت محرزية العبيدي ، النائبة الأولى لرئيس المجلس الوطني التأسيسي ، على التدخّل في عملية النقل المباشر لأشغال المجلس الوطني التأسيسي من قبل التلفزة الوطنية ، إذ مارست سلطة قهرية ضد الزملاء ، و«أمرتهم» بعدم نقل أو تصوير احتجاجات نوّاب المعارضة عندما كان المقرّر العام للدستور بصدد التدخّل. ولم تكتف بذلك بل اتجهت إلى الحافلة التي تُؤمّن النقل التلفزي المباشر وطلبت الاكتفاء بنقل المداخلات المسموح بها فقط من رئاسة المجلس.
- صرح الصحفي شكري البصومي من جريدة الشروق أنه تم حجب مقاله «حدث في سبيطلة: رداءة محمد على النهدي وراء ايقاف عرض الزمقري» الذي كان من المفروض أن ينشر يوم 16 جويلية 2013 دون تقديم تبريرات من قبل إدارة التحرير.

- يوم 02 سبتمبر 2013 وعلى خلفية اعتصام صحفيو اذاعة تطاوين للمطالبة برحيل المدير المعيّن حينها اقدمت مجموعة من اعوان الأمن على الدخول إلى مقر الاذاعة لمعاينة الاعتصام مما يعدّ تدخلا أمنيا في الشأن الصحفي الداخلي وهرسلة للصحفيين المعتصمين.
- يوم 04 سبتمبر 2014 ، اعلم الصحفي سفيان بن فرحات بقرار قطع للتعاقد معه من قبل إدارة شمس اف أم بعد ان نشب خلاف بينه وبين مدير الاذاعة ويأتي هذا التصرف تزامنا مع تهجم عضو مجلس شورى النهضة على الصحفي سفيان بن فرحات.
- يوم 17 سبتمبر 2013 وعلى خلفية الاضراب العام الذي نفده الصحفيون تعرض تقنيون يعملون بالتلفزة الوطنية الثانية إلى التهديد من قبل مدير القناة الاولى للضغط عليهم لتمرير الجلسة المباشرة لأعمال المجلس التأسيسي وذلك رغم انه وقع الاتفاق مع ادارة القناة على بث الجلسة مسجلة.
- يوم 12 ديسمبر 2013 وفي عودة للرقابة اصدرت وزارة الشؤون الدينية بيانا يؤكد ان التصوير والتسجيل داخل الفضاءات الدينية يجب ان يخضع لترخيص مسبق من وزارة الشؤون الدينية.
- يوم 20 ديسمبر2013 فوجئت الصحفية بالإذاعة الوطنية كريمة الوسلاتي بإلغاء حصتها الأسبوعية «الحق حق» من قبل كاهية المدير وذلك لان الحصة كانت ستتناول موضوع « واقع الإذاعة العمومية في ظل تكاثر الإذاعات الخاصة» وقد منعت الصحفية من دخول الأستوديو لتقديم برنامجها.
- وقع يوم 20جانفي 2014 ايقاف برنامج الصحفية بالإذاعة الثقافية عواطف المزوغي «خارطة الطريق» وذلك على خلفية تناوله لملف التعيينات المسقطة في الاذاعة الوطنية واستدعاء الصحفية لهشام السنوسي عضو الهيئة المستقلة للإعلام السمعي البصري بالإضافة إلى رفضها تدخل مدير الاذاعة في اختيار ضيوف البرنامج.
- يوم 08 فيفري 2014 تم ايقاف تصوير البرنامج الوثائقي» ضد النسيان» الذي يبث على الوطنية 2 وذلك على خلفية الضجة التي اثارتها صنصرة 6 دقائق من الحلقة الخاصة باغتيال شكري بالعيد التي بثت يوم 06 فيفري2014.
- قررت ادارة الإذاعة الوطنية يوم 24 فيفري 2014 بث الحوار الذي اجرته التلفزة الوطنية الأولى مع رئيس الجمهورية محمد المنصف المرزوقي في كل الاذاعات العمومية الجهوية والمركزية دون اخذ موافقة المسؤولين عن هذه الاذاعات.
- يوم 14 افريل 2014 عمدت ادارة القناة الوطنية الاولى إلى منع بث حلقة من البرنامج الاجتماعي «من الواقع» الذي تعده وتقدمه الصحفية فاطمة بن جمعة غربال.
- تمّ يوم 21 أفريل 2014 حذف حلقة من سلسلة «سايس خوك» الساخرة ليوم 18 أفريل من نفس الشهر المتعلّقة بـ «الانتخابات الرّئاسية الجزائرية» ، لصاحبها وسيم الحريصي ، من موقع «موزاييك أف أم» إثر «شكوى من مواطنين وصحفيين وبرلمانيين جزائريين على فحوى الحلقة التي وضعت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ضمن قائمة الحكام الدكتاتوريين. وقد تم الحذف دون الاستماع إلى معدّ السلسلة. يوم الثلاثاء 22 أفريل 2014 قام فريق الاتصال برئاسة الحكومة

خلال أشغال المؤتمر الوطني الإقتصادي بقصر الضيافة بقرطاج بمنع الصحفيين من العمل قبل انطلاق الأشغال ، وأخذ تصريحات من الضيوف. وكان من المقرر منع الصحفيين من العمل داخل القاعة والسماح فقط للمصورين بالدخول لمدّة 3 دقائق خلال تقديم رئيس الحكومة المؤقت مهدي جمعة لكلمته. وبعد احتجاج الصحفيين ومطالبتهم بحقهم في التغطية سمح لهم بالعمل دون تمكينهم من الظروف المناسبة للقيام بعملهم.

- يوم الأربعاء 9 أفريل قام مجموعة من أحباء فريق الملعب التونسي بالاعتداء لفظيا على ممثلي وسائل الإعلام البصرية ومنعهم من تغطية مقابلة كرة القدم التي دارت بين الملعب التونسي ونجم المتلوي بملعب الأخير ، بسبب عدم نقل خبر غير حقيقي عن تعرض حافلة الملعب التونسي على اعتداء.

التوصيات

- إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد تدارسها لواقع الإعلام التونسي طيلة السنة الماضية توصي بما يلي :
- ضرورة تحمل السلطة السياسية لمسؤولياتها في تنقية المناخ العام من كل ما من شأنه أن يمس بمكسب حرية التعبير في بلادنا وممارسة الصحفيين لمهنتهم بعيدا عن كل أشكال الضغوطات.
- ضرورة يقظة كل مكونات المجتمع المدني والسياسي أمام المحاولات الرامية إلى الرجوع بالإعلام إلى مربعات الدكتاتورية.
- مقاومة ظاهرة الإفلات من العقاب في قضايا الاعتداءات على الصحفيين ، وتفعيل كل القوانين الحامية للحريات الصحفية.
- التصدي لكل أشكال الانتهاكات الاقتصادية للصحفيين بما فيها ظاهرة التشغيل الهش والطرد التعسفي.
- إيجاد الآليات الناجعة والكفيلة بالتصدي لتغلغل المال السياسي في قطاع الإعلام.
- التعجيل باستكمال خطوات إصلاح قطاع الإعلام عبر تركيز مجلس الصحافة ، وترسيخ احترام أخلاقيات المهنة الصحفية ، والتصدي لممارسات الحجب والتعتيم والرقابة وسياسة التعليمات الإدارية والسياسية.
- الإسراع بضبط مقاييس دقيقة وعادلة في توزيع الإشهار العمومي.
- التسريع في عملية التعيينات على رأس مؤسسات الإعلام السمعي البصري طبقا لمنطوق المرسوم 116.
- ضرورة تسهيل عمل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والكفّ عن كل الحملات التي تستهدفها.
- التنبه إلى مخاطر الحرب على الإرهاب على مناخ الحريات الصحفية وحق النفاذ إلى المعلومات.
- التعجيل بإصدار الأمر الترتيبي الخاص باللجنة المستقلة لإسناد بطاقة الصحفي المحترف.
- احترام تفعيل المراسيم 115 و116 و41.
- ضرورة تحمل السلطات التونسية مسؤولياتها في إنهاء عملية احتجاز الصحفي التونسي محمود بوناب في قطر.

أعضاء لجنة الحريات الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير :

محمود العروسي ومباركة العماري وحنان زبيس